

## الشبكة العربية لإعلام الأزمات تدين منع الصحفيين السودانيين من دخول البرلمان

تشهد حرية الرأي والتعبير في السودان تراجعاً مريعاً يعد هو الأسوأ من نوعه في الوطن العربي، ونتيجة طبيعية للهجمة الشرسة والحملة الممنهجة التي توظفها السلطات السودانية لإستهداف الصحف والصحفيين، والتي تتجاوز حدود القانون والدستور السوداني والتزامات حكومة السودان لمعايير حقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية التي وقعت وصادقت عليها. إنَّ الشبكة العربية لإعلام الأزمات إذ تدين وتستنكر ما تتعرض له الصحف والصحفيين من إنتهاكات خطيرة، تعبر عن قلقها الزائد لإستمرار الإعتداء على الحريات الصحفية والمتمثلة في:

أولاً: إستمرار مسلسل مصادرة الصحف بعد الطبع أو محاولة حجزها لساعات ثم الإفراج عنها بعد مغادرة عربات التوزيع، إمعاناً في إلحاق أضرار مالية بالصحف وإجبارها على الإغلاق وتعليق صدورها ضمن خطة أمنية مدروسة ومكشوفة، تحاول من خلالها دمج بعض الصحف والتخلص من الصحف غير المواتية بهذه الوسيلة.

ومع فاتحة شهر أغسطس 2018م صادرت السلطات السودانية يوم الأربعاء صحيفتي التيار والوطن بعد الطبع كالعادة دون أسباب أو مبررات، وفي الغالب تكون أسباب المصادرة عقوبة بأثر رجعي لموضوعات نشرت.

ويعد شهر يوليو هو الأسوأ هذا العام بالنسبة لصحيفة "الجريدة" حيث تعرضت للمصادرة بصورة شبه يومية بلغ عددها (8) مرات خلال هذا الشهر، في إستهداف ممنهج من السلطات الأمنية، وخلال الأيام الماضية طلبت من إدارة تحرير صحيفة "الجريدة" عدم الذهاب إلى المطبعة حتى وصول مناديب الأمن ما يشير إلى عودة الرقابة القبليّة "قبل الطبع". لقد كانت آخر مرة تمت فيها مصادرة الصحيفة يوم الإثنين 2018/7/30م، وقبلها صودرت لمدة أسبوع كامل في الفترة من يوم الأحد 22 حتى الخميس 2018/7/27م إضافة إلى يوم الأحد 2018/7/8م، كما صودرت صحف "الصيحة" و"الإنتباهة" يوم الثلاثاء 2018/7/24م، صحيفة "مصادر" الأحد 2018/7/22م، الصيحة يوم السبت 2018/7/21م، "آخر لحظة" الأحد 2018/7/8م،

ثانياً: منعت إدارة الإعلام بالمجلس الوطني "البرلمان" الصحفيين بالصحف المحلية والدولية ومراسلي وكالات الأنباء والفضائيات من دخول البرلمان واداء واجبهم المهني يوم الخميس 2018/7/26م، وذلك رداً على موقف مناديب الصحف المحلية بمقاطعة اعمال البرلمان يومي الثلاثاء والأربعاء 24 - 25 /7/2018م احتجاجاً على منع زميلتهم من صحيفة "الانتباهة" هبة عبيد من دخول البرلمان، على خلفية نشرها خبر صحفي أغضب رئيس البرلمان.

هذه القضية تعكس بجلاء أن البرلمان لا يقل عن جهاز الأمن والجهاز التنفيذي، وجميعها تعمل كمنظومة واحدة في إنتهاك الدستور والإعتداء على الحريات الصحفية وحرية الرأي والتعبير بل حتى حق التجمع والإحتجاج، فالبرلمان اذي يفترض فيه مراقبة أداء الجهاز التنفيذي أثبت أنه لايمارس الشفافية، ويعمل على إخفاء الحقائق والمعلومات ولا يريد ان تخرج اخباره للجمهور.

ثالثاً: خضعت رئيس تحرير صحيفة "أخبار الوطن" الأسبوعية، لسان حال حزب المؤتمر السوداني، للتحقيق في مكاتب جهاز الأمن بسبب كتابتها مقالاً إنتقدت فيه الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية و"عائلته" إلى روسيا بالتزامن مع " ختام مونديال كأس العالم"، وحذرنا ضابط الأمن بوقف أي محاولات لنشر مقالات تنتقد رئيس الجمهورية بإعتباره "خط أحمر"، كما طلب منها وقف نشر أي مقالات تخص الكاتبة الصحفية سلمى التجاني.

ولم يقف جهاز الأمن عند هذا الحد بل لاحق الكاتبة سلمى التجاني خارجياً وتدخل لإيقاف التعاون بينها وصحيفة "الوطن" القطرية، وذلك عبر الإتصالات التي أجراها سفير السودان في الدوحة مع إدارة الصحيفة التي أوقفت نشر مقالاتها.

وتذكر الشبكة العربية لإعلام الأزمات بأن الصحفي أحمد يونس مراسل صحيفة الشرق الأوسط مازال موقوفاً من الكتابة بأمر من جهاز الأمن.

رابعاً: استدعت السلطات الأمنية الصحفي عبدالرؤوف طه بصحيفة الإنتباهة للتحقيق معه والضغط عليه للكشف عن مصادر معلوماته، لنشره خبراً يتعلق بقضية فساد، وهو سلوك غير قانوني ولا أخلاقي فالصحفي محمي بالدستور ويحق له عدم الكشف عن مصادره حتى أمام القضاء.

إزاء تلك الإنتهاكات المتصاعدة والمستمرة من قبل السلطات السودانية تعبر الشبكة العربية لإعلام الأزمات عن قلقها الزائد لمستقبل الحريات الصحفية، وحرية الرأي والتعبير والمحاولات المتكررة وبأشكال مختلفة للتضييق على الصحف والصحفيين سواء بالتشريعات والقوانين التي أعدتها وأجازتها كقانون جرائم المعلوماتية وقانون الصحافة، أو بالأساليب التي يمارسها جهاز الأمن على الصحف بالرقابة قبل الطبع وبعد الطبع بالمصادرة وتجفيف الصحيفة من الإعلان، وقمع الصحفيين بمنعهم من التغطية الصحفية كما حدث في البرلمان إضافة لحظر النشر في قضايا بعينها، ووقف كتاب الرأي عن الكتابة.

والهدف من كل تلك الإنتهاكات هو إرهاب الصحفيين وتخويفهم وتكثير الآفواه لصرف الأنظار عما يحدث في مؤسسات الدولة من تجاوزات وقضايا فساد ملأت الوسائط ومواقع التواصل الإجتماعي في ظل تدهور الوضع الإقتصادي والأمني، فشلت كل محاولات جهاز الأمن تماماً في حجب المعلومة بكافة الوسائل التي يتبعها مع إنتشار شبكات التواصل الإجتماعي والنشر الإلكتروني تصبح المعلومة متاحة للجميع ويتم تداولها على نطاق واسعة.

تجدد الشبكة العربية لإعلام الأزمات دعوتها للصحفيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمهتمين في جميع المؤسسات، الهيئات للوقوف في خط الدفاع الأمامي من أجل حماية الحريات الصحفية وحرية الرأي والتعبير، وتشكيل حملات "مناصرة" بمختلف ألياتها ووسائلها للضغط على السلطات الأمنية لوقف إنتهاكاتها التي تمارسها ضد الصحف والصحفيين، ومناهضة قانوني الصحافة والمطبوعات لعام 2018م وجرائم المعلوماتية اللذين يحدان حرية التعبير.

الشبكة العربية لإعلام الأزمات  
القاهرة  
أغسطس 2018م